

ترقية الثقافة الجبائية ضمان لرفع المردودية الضريبية

Upgrading the tax culture is a guarantee of raising tax returns

عيسى قسايسية

كلية الحقوق/جامعة الجزائر 1

مخبر قانون الأسرة

a.kessaissia@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/30 ؛ تاريخ القبول: 2024/06/27 ؛ تاريخ النشر: جوان 2024

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح الدور المحوري الذي تلعبه الثقافة الجبائية في تنمية الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة، خاصة إذا اخذنا بعين الاعتبار أهمية الجبائية كوسيلة لتغطية وإشباع الحاجات العامة، باعتبارها أهم مورد لتمويل خزينة الدولة، وحتى نكون منصفين نقول إن اللاوعي الجبائي ظاهرة تتقاسم مسؤوليتها أطراف العلاقة الضريبية، والقضاء عليها يتطلب آليات قانونية، إجرائية ومؤسسية.

وانتهت الدراسة الى أن التشريع في المجال الضريبي تشوبه ثغرات عدة في ظل عدم استقرار نصوصه، تسهل التحايل، خاصة مع دخول الدولة اقتصاد السوق والمنافسة الحرة، مما يستدعي المزيد من الجهود في هذا الميدان بغية القضاء على الفكرة السلبية التي ترسخت في ذهن المكلف بالضريبة التي غالبا ما تدفعه للتهرب والغش الضريبيين.

الكلمات المفتاحية: الثقافة الجبائية؛ الضريبة؛ آليات وإجراءات؛ المكلف بالضريبة.

Abstract:

This study aims to clarify the pivotal role that tax culture plays in developing tax awareness among the taxpayer, especially if we take into account the importance of the latter as a means to cover and satisfy public needs. To be fair, we say that tax unconsciousness is a phenomenon whose responsibility is shared by the state with the taxpayer, and its elimination requires procedures, mechanisms, and structures.

And it concluded that the legislation in the field of collection is marred by several gaps in light of the instability of its texts, especially with the entry of the state into a market economy and free competition, which calls for more efforts in this regard in order to eliminate the negative idea that has taken root in the mind of the taxpayer about the tax.

key words: tax culture; tax; mechanisms and procedures; The taxpayer.

المؤلف المرسل: عيسى قسايسية

مقدمة:

إن تحقيق المشروعية الجبائية في فرض الضرائب يكون حتما برضا المكلف وقبوله بالضرائب المفروضة عليه، ولا يكون كذلك إلا إذا كان هذا الأخير مشبعا بقدر كاف من الثقافة الجبائية، ومستوى عال يؤهله لمعرفة أهمية الضرائب المحصلة من طرف السلطة الضريبية وكيفيات استعمالها، وأوجه إنفاقها، فغياب هذه الثقافة يجعل المكلف بالضريبة يعتقد في غالب الأحيان بأن الضريبة هي وسيلة تستعملها السلطات العمومية للسيطرة ومراقبة مداخيل الأفراد، وهذه الوضعية كثيرا ما تشكل عائقا يمنع المصالح الجبائية من تحصيل الضرائب والرسوم المفروضة بسبب استعمال المكلفين بها طرقا احتيالية، أهمها الغش والتهرب الضريبي بغرض إخفاء المداخيل المحققة، وبالنسبة تكون المردودية الجبائية وأهداف التحصيل ضعيفة جدا، وهو ما يخلق عجزا في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة.

وإزاء هذه الوضعية بات لزاما على الإدارة الضريبية استعمال كافة الوسائل والإجراءات الجبرية بهدف تحصيل الديون العمومية، وهي إجراءات تكلف الدولة مبالغ مالية باهضة، قد تصل الى حد الإخلال بأهم مبدأ من المبادئ الأساسية لفرض الضريبة، وهو مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل، وهو مبدأ يتعين ويفرض على السلطات الضريبية احترامه على أساس ان معناه يمتد إلى أنه لا جدوى من ضريبة تكون نفقات تحصيلها أكبر من قيمتها.

إن التطورات الحاصلة في مجال العلاقة الضريبية (إدارة-مكلف) تركز أساسا على توسيع الثقافة الجبائية لدى المكلف بالضريبة وبناء عنصر الثقة الذي يجعل هذا الأخير يقوم بما عليه من التزامات مالية، طوعية وبصفة تلقائية بداية من التصريح بالضريبة الى غاية دفعها.

وبناء على ما سبق، قمنا من خلال هذه الدراسة بمحاولة تبيان الغموض الذي يكتنف مفهوم الثقافة الجبائية، بوصفها آلية حقيقية لتكريس الوعي لدى المجتمع الضريبي، وذلك عبر دراسة الإطار النظري ومحاولة فهم الإطار التشريعي لها، ومن أجل ذلك تم طرح الإشكالية التالية:

فيم تتمثل آليات وإجراءات تكريس مبدأ ترقية وتوسيع الثقافة الجبائية كضمان لرفع المردودية الضريبية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج التحليلي والاستقرائي والوصفي للمبادئ التي تقوم عليها الثقافة الجبائية، عبر مبحثين رئيسيين، رصد الأول مسؤولية اللاوعي الضريبي، في حين عرج الثاني على آليات وإجراءات ترقية الثقافة الجبائية لرفع المردودية الضريبية، كما هو وارد أدناه.

1- الثقافة الجبائية بين مسؤولية الدولة ولاوعي المجتمع الضريبي

يعرف الوعي الضريبي بأنه الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم المالية إزاء المجتمع والدولة. وكلما نضج شعور أولئك الأفراد بواجباتهم نحو المجتمع و كانت ثقتهم كبيرة في الحكومة، كلما أقبلوا على دفع الضرائب مختارين ذلك وبتلقائية، ولهذا الوعي قيمته الكبرى في ميدان الضرائب المباشرة خاصة ضريبة الدخل¹.

إن الوعي الضريبي هو الرغبة الشخصية للمكلف في الخضوع إلى القوانين الجبائية والالتزام بها، انطلاقاً من قناعته في حجية فرض الضريبة، فهي المحرك الأساسي لعملية الالتزام الضريبي، وهو مفهوم حديث في الجزائر²، غير أن هذا الأخير يبقى شبه منعدم في أوساط المكلفين، وذلك لأسباب يشترك فيها عدة فاعلين، حيث لا يمكن إيعازها إلى الدولة فقط (مطلب أول)، ولا إلى المكلف بالضريبة فقط (مطلب ثاني).

1-1 مسؤولية السلطة الوصية في اللاوعي الضريبي

ساهمت عدة عوامل محيطة بالسلطة الضريبية، وبقدر كبير في انتشار سلوك اللاوعي الجبائي ومنها التشريعية وذلك بعدم الفهم الصحيح للنصوص الجبائية (فرع أول)، ضعف الوسائل المادية مع عدم توفير شروط الحياة الكريمة للمواطن (فرع ثاني)، قلة الحملات التوعوية والتحسيسية لدى المكلف بالضريبة (فرع ثالث).

1-1-1 عدم الفهم الصحيح للتشريع الجبائي

إن تعقيد النصوص والقوانين الجبائية في نظر المكلف ساهم بشكل كبير في ضعف مستوى الوعي الجبائي من خلال عدم الفهم الصحيح للقوانين، وعدم تفسيرها كما ينبغي من طرف الإدارة، فضلاً عن التعديلات الكثيرة والمستمرة، هذه التعديلات وعدم استقرار النصوص التشريعية³ وعدم وضوح الصياغة⁴، أدت إلى ضعف التحكم في النصوص من طرف المكلفين من جهة والأعوان الإداريين من جهة أخرى، ذلك أن كثرة الثغرات في النصوص فتح المجال أمام المتحايين والمتهربين⁵.

كما أن صعوبة فهم النصوص الجبائية وغموضها تبعث النفور في نفسية المكلف دون إهمال النظرة السلبية اتجاه الرقابة الجبائية، والتي تمثل الضمان لتكوين الوعي الجبائي حيث أن هذه النظرة تخلق الشك وعدم الثقة⁶ فضلاً عن ثقل الضريبة وتقايس المكلفين عن ادائها⁷.

ومن جملة العوائق التي تقف حاجزا أمام انتشار ثقافة الوعي الجبائي: تقصير بعض أعوان الإدارة الجبائية في تنفيذ مهامهم، فضلا عن المحاباة والتمييز بين المكلفين مما يترك انطبعا سيئا لديهم.

2-1 ضعف الوسائل المادية مع عدم توفير شروط الحياة الكريمة

إن ضعف تدخل الدولة لضمان حاجات المجتمع في مجال الشغل والسكن، وانعدام شروط الحياة الكريمة في المناطق النائية، إضافة إلى كون الرواتب والحوافز لا تشبع تطلعات المكلفين، فضلا عن العاملين في الإدارة الجبائية، كما أن ضعف المنشآت القاعدية للإدارة الجبائية التي لاتزال تمارس نشاطها في هياكل ترجع إلى فترة الاستعمار، كل ذلك ساهم بشكل غير مباشر في نقص الوعي الجبائي، مما يدفع الأعوان إلى التقصير وعدم الاضطلاع بمسؤولياتهم الوظيفية على أكمل وجه⁸ - رغم أن هذا ليس مبررا للانحراف - عن طريق التحايل وقبول الرشوة، إذ بلغ بعض الموظفين حد القول والقناعة بأن التعدي على أموال الخزينة وأملاك الدولة أمر مشروع⁹، بالإضافة إلى تأثير بعض الشخصيات النافذة والتي تستفيد من إعفاءات بغير وجه حق¹⁰.

ومن ضمن المسببات الرئيسة للدولة في اللاوعي الجبائي التقلبات الاقتصادية¹¹، والسياسية داخل الدولة التي تخلق شعورا لدى المكلفين خاصة والمواطن عامة، بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها المتمثلة في توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وما سينجر عنه من عدم قدرتها على مطالبهم بأداء التزاماتهم الضريبية، حيث أنه كلما زاد سخط المجتمع على النظام القائم والدولة كلما انخفض الوعي الجبائي، ومعه زاد التهرب الضريبي.

3-1 قلة وندرة الحملات التوعوية والتحسيسية

إن الإدارة الجبائية هي المسؤول الأول والمباشر عن تكوين الوعي الجبائي لدى المواطنين عامة والمكلفين بالضرائب خاصة¹²، ولها أن تمارس التنفيذ الجبري لضمان الحصول على قيمة الضريبة على اعتبار أنها تتمتع بامتياز على أموال المكلف المدين.

غير أن المكلف غالبا ما يتملص من هذا الالتزام بطرق مختلفة، وهذا التهرب يرجع إلى النقص الكبير في نشر ثقافة الوعي الجبائي، التي تضطلع بها هياكل ومؤسسات الدولة خاصة وزارة المالية المتمثلة في الإدارة الجبائية، ولا يقتصر الأمر على هذه الأخيرة فقط، بل هناك جهات كثيرة مهمتها تنظيم حملات تحسيسية حول الموضوع كالبليدية والولاية والمجتمع المدني، التي من مهامها تكوين حس جبائي لدى المواطن، غير أنها تتخلف عن تنظيم ندوات وطنية، أو جهوية حيث لا تعقد هذه الأخيرة إلا في المناسبات، وحتى إن وجدت إلا أنها في الغالب الأعم تكون سطحية وعامة، ولا تلمس جوهر

المشكلة حيث أنها لا تنظر في النقاط المهمة كالتحفيز على دفع الضرائب، تبيان حقوق المكلف وامتيازاته، تقديم شروحات وافية حول الإجراءات المتبعة في حالة الشكوى للإدارة الجبائية.

إن اختيار مواضيع الندوات لا يتعدى إجراءات وكيفية فرض الضرائب¹³ وأثارها، في حين من المفروض أن تعالج آثار الضرائب على الفرد، وما تعود على المجتمع من خدمات عامة، فضلا عن غياب المشاركة الفعالة من طرف المتخصصين والأساتذة المؤهلين. كما أنه ومن الناحية المكانية فإنها تنظم دائما في العاصمة أو المدن الكبرى.

أما في الجزائر، تنظم إدارة الضرائب ملتقيات وندوات ضريبية ممثلة في مديرية الاتصال باعتبارها مصلحة يقع على عاتقها اتخاذ الإجراءات المناسبة الرامية لتحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، إعداد ونشر الوثائق التي تهدف إلى نشر التشريعات، والتنظيمات الجبائية تجاه المواطن ومستخدمي المديرية العامة للضرائب، إلا أنه من الناحية العملية توجه هذه الملتقيات والندوات سنويا إلى مصالح الضرائب، والتي تنظم بمناسبة صدور قانون المالية لشرح الأحكام الجبائية التي جاء بها، ومن دون توجيه هذه الملتقيات إلى المكلفين بالضريبة أنفسهم¹⁴. وهذه الوضعية في تقديرنا تؤدي إلى انعدام جسور تربط بين الهياكل الجبائية والمكلف مما يؤدي إلى تدهور الحس المدني ومنه الوعي الضريبي لدى هذا الأخير.

وعليه نجد أن الجهات الوصية تساهم أحيانا وبطريقة غير مباشرة ودون قصد في تفاقم سلوك اللاوعي الجبائي، فهي مسؤولة عن تهرب المكلفين بطريقة أو بأخرى، فماذا عن مسؤولية المكلف بالضريبة؟

2- مسؤولية المكلف بالضريبة عن اللاوعي الضريبي

المكلف بالضريبة هو كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للضريبة وتجرى عليه أحكام القانون في دفع الضرائب¹⁵، ولهذا فللمكلف بالضريبة مساهمة كبيرة في انتشار اللاوعي الجبائي بسبب تقاعسه وتهربه عن تنفيذ التزاماته، وهو ما يتجلى في افتقاره لروح المواطنة (فرع أول)، ونقص المعرفة حول أوجه صرف الضريبة (فرع ثاني)، وسعي المكلف إلى تغيير أفكار المكلفين النزهاء (فرع ثالث).

1-2 افتقار المكلف لروح المواطنة الضريبية

تعتبر المواطنة أهم الأسس والمبادئ التي تعتمد عليها الدول في تسيير شؤونها الداخلية، ويقصد بها العلاقة القانونية بين المواطن والدولة، فهي الحق القانوني للشخص الذي يعيش في بلد ما كي يكون مواطنا في هذا البلد.

يعد أداء الضريبة واجبا وطنيا قبل أن يكون إكراها ماديا بمناسبة اقتطاعها من طرف السلطات المالية، وتعتبر المواطنة أحد الأفكار التي ساهمت في التأسيس لمشروعية الاقتطاع الضريبي، فهي تعبير عن مدى التزام دافعي الضريبة والولاء لأداء كل الواجبات الضريبية المفروضة عليهم مع الحفاظ والتعزيز الكامل لحقوقهم الضريبية.¹⁶

فالمكلف مؤمن بالتزام الدولة بتوفير ظروف العيش الكريمة له، غير أنه فيما يتعلق بالضريبة فإن الأمر يختلف، ولقد لوحظ في الجزائر أن الشعور الأخلاقي اتجاه الإلتزام الضريبي ما زال ضعيفا جدا، لدرجة سيادة الاعتقاد لدى الكثير من الأفراد بأن عدم دفع الضريبة لا يعد سرقة ولا مساس بحقوق الخزينة العمومية، ومما لا شك فيه إن هذا الشعور يتضمن قدرا كبيرا من الخطورة ويعكس روح العصيان والإستهتار بالقيم والأخلاق، ويهدر المشروعية ويقلل من شأن الدولة ودورها، كما أنه يخرق مفهوم التضامن الاجتماعي، لأن قلة من الأفراد هم من يوفون بالتزاماتهم الضريبية احتراما منهم للإلتزام الأخلاقي، بينما يسعى الآخرون إلى الاستفادة من أكبر قدر ممكن من المنافع العامة، دون الرغبة في مشاركة في تحمل أعباءها، وهو ما يعبر عنه بمفهوم المسافر المجاني.¹⁷

2-2 نقص المعرفة لدى المواطن حول أوجه صرف الضريبة وإعادة إنفاقها

قد يتساءل المكلف بالضريبة عن القنوات التي يتم من خلالها توجيه الضريبة، فهو يريد معرفة المشاريع التي قامت بها الدولة لصالحه ولصالح المجتمع، وحتى وإن كانت هناك فئة تؤمن بأن الضريبة توجه للصالح العام، إلا أن هذه الفئة كذلك تطالب بتوظيف أمثل للضريبة من خلال الخدمات العمومية من إنارة وطرق ومستشفيات وغيرها من المرافق.¹⁸

ذلك أن المكلف بالضريبة ما هو إلا مواطن عادي يقوم بمراقبة الدولة، ومدى التزامها بتوجيه الضريبة لمصلحته، فإذا اقتنع من خلال التزام الدولة بإنفاق الضريبة في الصالح العام والذي يظهر في الإنجازات المحققة فإنه يكتسب وعيا بضرورة الدفع، أما في حال غياب المشاريع فإن المكلف يحكم على الدولة بكونها أنفقت الضريبة في غير محلها¹⁹ ويمتنع عن الدفع بطريقة شرعية أو غير شرعية وبكل أوجه التهرب والغش الضريبيين. فهو يرى أن من حقه الاستفادة من الضريبة من خلال الخدمات التعليمية، الصحية، النظافة، النقل والري إلى غيرها من المرافق العامة.

2-2-3 مساهمة وسعي المكلف المتهرب إلى تغيير أفكار المكلفين النزهاء

ويكون ذلك من خلال استخدامه لأدلة مقنعة، لتغيير فكرة الإلتزام لدى النزهاء، عن طريق تحريض هؤلاء على رفض الدفع، على اعتبار أن الضريبة عقوبة²⁰ ووسيلة قمع، وضغط وسيطرة. فضلا عن

استغلاله لظروف المجتمع من رفع الدعم على بعض المواد الأساسية، وانتشار البطالة وكل هذه الظروف يستغلها المكلف المتهرب لإقناع المكلفين الزهراء بعدم شرعية الضريبة مما يتوجب الامتناع عن دفعها، كما يقوم بدفع رشاوي وكراميات للأعوان بهدف التملص من واجبه، وهناك من يستغل مركزه الاجتماعي لإقناع أفراد المجتمع الضريبي بعدم دفع الضريبة وأن أعمال إدارة الضرائب هي إجراءات غير مشروعة يجب تفاديها.

ومن هذا المنطلق نقول أن استفحال ظاهرة اللاوعي الجبائي هي مسؤولية مزدوجة يشترك فيها كل من الجهات الإدارية الوصية والمكلف، فبغياب الجهات الوصية عن التسيير الأمثل لمشاكل المجتمع الضريبي من جهة، وضعف التشريع الجبائي من جهة أخرى. فان للمكلف بالضريبة ومن دون شك أن يستغل هذه الثغرات القانونية ويسعى الى التهرب من أداء التزاماته الضريبية. وكل هذا يدفعنا حتما الى البحث عن آليات لترقية الوعي والثقافة الجبائية من خلال المبحث الموالي.

3- آليات ترقية الثقافة الجبائية لرفع المردودية الضريبية

إذا كنا نقر بضرورة التزام المكلف بدفع الضريبة المفروضة عليه، وأن هذا الإلتزام مهما كان ثقيلا لا يبرر بأي حال من الأحوال اللجوء إلى وسائل التملص منه، لأن هذا سيؤدي حتما إلى فقدان وضياح الملايين من الإيرادات سنويا، فضلا عن تدني معدلات الإستثمار والإدخار مما ينجم عنه انعدام التوازن المالي والتأثير سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لذلك بات من الضروري على الإدارة الضريبية أن تعمل جاهدة في سبيل نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية بين أفراد المجتمع الضريبي عن طريق المصالح الضريبية، ودورها في رفع الثقافة الجبائية (مطلب اول)، إضافة الى تغيير النظرة السلبية للمكلف عن الضريبة بتفعيل وسائل الإعلام والدعاية (مطلب ثاني).

3-1 الآليات القانونية المعتمدة من طرف السلطة الضريبية

يقودنا الحديث عن الوعي والثقافة الجبائية إلى التساؤل عن الإجراءات التي ينبغي للدولة ومختلف الجهات الفاعلة اعتمادها، لضمان التزام المكلف بالتسديد الطوعي للضريبة المستحقة، وتحسين الصورة العامة لإدارة الضرائب السيادية وإقامة روابط متميزة لبعث الثقة بين الإدارة والمكلف²¹، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر اللاوعي الضريبي وتكلفتها الاقتصادية، والبدء بالاقتناع بأن الامتثال الضريبي يساهم بشكل إيجابي في زيادة معدل المردودية الضريبية، سوف ننظر في التدابير المتعلقة ببناء تشريع جبائي فعال (فرع أول)، ثم ضرورة تواصل جهود السلطات العامة لضمان الحوكمة الضريبية (فرع ثاني).

3-1-1 التدابير المتعلقة ببناء تشريع جبائي فعال وتوفير إدارة جباييه كفأة

لا يتحقق هدف رفع المردودية الضريبية، إلا بتبني سياسة ضريبية قائمة على الشفافية والإنصاف لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو شرط أساسي لبلوغ الإمتثال الضريبي الموثوق به، بين دافعي الضرائب، كما أن الدولة مدعوة إلى ضمان تقليل السلطة التقديرية للإدارة الضريبية، وتشجيع الهياكل الجبائية والضريبية على مكافحة الجرائم المالية، لتقوية آليات منع التهرب الضريبي²² واتباع سياسة وطنية لمكافحة الفساد.

ومن الضروري بمكان تبسيط النظام الجبائي بالابتعاد عن الصياغة الغامضة والمتعددة الدلالات، والتي تتيح إمكانية تدخل الإدارة لإعفاء البعض، مع المحافظة على الإستقرار في التشريع الضريبي حتى يسهل فهمه وتطبيقه من طرف أعوان الإدارة الجبائية، ذلك أن التغييرات الكثيرة والتعديلات على قوانين المالية تجعل النظام الجبائي غامضا في كل الحالات مع إمكانية تدخل المشرع لتفسير النصوص التي يشوبها الغموض، فضلا على ضرورة إنشاء إدارة جباييه كفأة، ولها الخبرة الكافية للاضطلاع بالمهام المنوطة بها مع توفير لها كل وسائل العمل الضرورية وحفظ كرامة أعوانها بتحسين رواتبهم وظروفهم الاجتماعية لتجنيبهم كل الإغراءات المحتملة.

كما يجب أن تسيطر إدارة الضرائب سياسة للرقابة الجبائية باعتماد الوسائل اللازمة لتوجيه هذه السياسة بهدف تحقيق الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.

3-2-1 ضرورة تواصل جهود السلطات العامة لضمان الحوكمة الضريبية

المقصود هنا أن السلطات العامة مدعوة لوضع المكلف في مركز أولويات الإدارة الضريبية، وبناء علاقة ثقة معها²³، مع العمل على توحيد الإحصاءات وتحديد مؤشرات واضحة ودورية، ويمكن التحقق منها، مما يجعل من الممكن توفير المعلومات اللازمة للمكلفين²⁴، لحسن سير الإدارة الضريبية، فضلا عن تحديد النفقات الضريبية بدقة والمضي قدما في اعتمادها باتباع إجراءات واضحة.

أن وجود علاقة جيدة بين الإدارة والمكلف، من شأنها أن تنشر الثقة وتقلل من حالات عدم الالتزام ولا شك أن هذه العلاقة ترتبط إلى حد ما بمدى التعاون بين الإدارة الضريبية والمكلف، فالعلاقة بينهما يجب ألا تكون علاقة "عداء"، بل على العكس من ذلك، يجب أن تكون علاقة تعاون في سبيل النفع العام، كما يجب أن تركز هذه العلاقة على دعائم الثقة، التعاون والمسؤولية المشتركة، كما يجب مراعاة استخدام الأساليب العلمية في مجال العمل الضريبي، مما يؤدي إلى زرع بذور الثقة المفقودة لدى المكلف في الإدارة الضريبية التي ينظر إليها في كثير من الحالات بعين الشك والريبة فقد

ثبت أن إتباع الوسائل التقليدية في العمل الضريبي قد أدى إلى كثرة المنازعات بين الإدارة الضريبية والمكلفين.

وتجدر الإشارة إلى أن ثقة المكلفين في الإدارة الضريبية، إنما تتحقق إذا ما لاحقت المكلفين المتهربين من الضريبة، وبذلك تكون قد حققت مبدأ المساواة والشمول، الذي من شأنه التقليل من شعور المكلفين الملتزمين بدفع الضريبة بعدم الرضا الذي ينتابهم، وهذا نتيجة علمهم بأن المكلف الذي بجواره ليس له ملف ضريبي، ولا يسدد دين الضريبة، وعلاجاً لهذا الموقف يجب عليها البحث عن هؤلاء المكلفين وملاحقتهم²⁵. كما أنه من المناسب تقديم تدابير تجعل المكلف بالضريبة يلتزم بالدفع التلقائي للضريبة أهمها مسألة الاعتراف بشرعية الضريبة، كواجب مالي هدفه المنفعة العامة.

2-3 الآليات الإجرائية والمؤسسية لتوسيع الثقافة الجبائية.

إن تغيير النظرة السلبية للمكلف عن الضريبة يكون بتفعيل وسائل الاعلام والدعاية، وتوسيع مجال المتابعات الخاصة بالغش الجبائي وتبسيط إجراءاتها، وذلك عن طريق نشر النصوص والمفاهيم التي تتناول القضايا الضريبية على نطاق واسع في وسائل الإعلام، فرع أول، مع إطلاق حملات اتصال تستهدف رفع الثقافة الضريبية.

كما تساهم الإدارة الضريبية في ذلك عن طريق تحسين وظيفة الاستقبال، وتعزيز الحوار بشكل أفضل مع الشخص الخاضع للضريبة فرع ثاني، بهدف تصحيح التصور المتحيز والسلبي عن الضريبة، فرع ثالث.

1-2-3 دور إدارة الضرائب في ترقية الثقافة الجبائية

تسعى مديرية الاتصال بالمديرية العامة للضرائب إلى تفعيل التدابير التنظيمية التي تحكم العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين، عن طريق فرض معايير جودة الخدمات المقدمة، وفي هذا الصدد أعدت المديرية العامة للضرائب تعليمة ترمي إلى تحسين ظروف استقبال المكلفين وهي تحديث للمذكرة رقم 580MF/DGI المؤرخة في 20 أوت 2005 والمتعلقة بتحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة²⁶.

ومن ناحية أخرى سعت المديرية العامة إلى نقل معايير الجودة إلى مستوى الهياكل الجديدة الفاعلة للمديرية العامة للضرائب، وذلك باستحداث مصالح جديدة للاستقبال لاسيما تلك المتواجدة على مستوى المركز الجوّاري للضرائب، مركز الضرائب ومديرية كبريات المؤسسات كما سعت إلى تنظيم لقاءات مع الجمعيات والاتحادات المهنية بتوسيع ثقافة الحوار بين الإدارة الجبائية ومرتاديه.

وفي هذا المجال تم عقد لقاءين مؤخرا مع جمعيتين وهما منتدى رؤساء المؤسسات والجمعية الجزائرية لترقية الصناعة.

كما قامت المديرية العامة بتوفير المعلومات من خلال المطبوعات الرسمية، التي تصدرها والتي تحتوي على معلومات وأساسيات الضرائب والقواعد المعتمدة في تطبيق إجراءات فرض الضريبة وبصيغة مبسطة وسهلة الإطلاع، إضافة إلى استعانة الإدارة الضريبية بالصحف والمجلات، لإصدار أعداد دورية متخصصة، تكون همزة وصل بين الإدارة الضريبية والمكلف، حيث توضح له كل ما يتعلق بالنظام والإجراءات الضريبية.²⁷

وفي تقديرنا تبقى هذه الإجراءات وهذه التدابير لا تستجيب إلى النشر الواسع للثقافة الجبائية التي تغطي أفراد المجتمع الضريبي، من مكلفين صغار ومتوسطين وكبريات المؤسسات التي تساهم بقوة في رفع المردودية الضريبية، وتحقيق أهداف التحصيل الجبائي.

2-2-3 دور المجتمع المدني في تعزيز الثقافة الجبائية

يشكل عدم الالتزام الضريبي إخلالا خطيرا بمبدأ التضامن الاجتماعي، وإضرارا بالعدالة الاجتماعية وعقبة رئيسية في سبيل تحقيقها لأهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والمالية، فمحاربتة تعتبر مسؤولية جميع المواطنين والمجتمع المدني ككل، وهي مسؤولية تواجهها الدولة في مسيرة تحقيقها للمنفعة العامة، مما يستوجب بالضرورة إحداث تغييرات عميقة في ذهنيات المواطنين، ونمط تفكيرهم، وكذا سلوكهم. عن طريق نشر فلسفة جديدة للتواصل والتعامل داخل المرافق العامة ومنها الضريبية ولا يتحقق ذلك إلا بالاستعانة بالوسائل التالية:

1- المؤسسات التربوية والتعليمية:

تنمية روح المواطنة الضريبية والوعي الجبائي لدى جميع أفراد المجتمع، بإتباع خطة لتعليم النشء بها من الصغر بإدخالها في البرامج التعليمية من الدراسة الابتدائية إلى الجامعية، وهذا من أجل التعريف الصحيح لدور الضريبة وأهدافها.

2- الجماعات المحلية

تلعب الجماعات المحلية دورا مهما في تفعيل أداء الواجب الجبائي للمكلفين، وذلك من خلال إرساء ثقافة حديثة لإدارة الشأن العام، بوجود رقابة لسلوك وتصرفات المكلفين المالية، وذلك وفق مفهوم جديد للمسؤولية يشعر فيها كل مسؤول محلي كيفما كانت رتبته بأهمية المال العام المكون أساسا

من المساهمات الجبائية للمكلفين، وهذا ما يعمل على تعزيز الثقة في المسؤولين إضافة إلى رفع مستوى فاعلية الإنفاق العام²⁸.

3-2-3 توسيع مجال المتابعات الخاصة بالغش الجبائي وتبسيط إجراءاتها.

ان تبسيط إجراءات التحقيق القضائي، يقي من عمليات الاحتيال الضريبي الناتجة عن التزوير ويكون بالسماح بمباشرة التحقيق بدون تقديم شكوى مسبقة من طرف الادارة الجبائية.

ويتحقق توسيع مجال المتابعات الخاصة بالغش الجبائي وتبسيط إجراءاتها بمايلي:

-مكافحة الغش والتهرب الجبائيين عن طريق المتابعات والرقابة الجبائية بكل اصنافها²⁹.

-حماية المبلغ عن الغش³⁰:

ويقصد بهذا الاجراء من خلال قانون 6 ديسمبر 2013 في مادته 1-1161 من قانون العمل الفرنسي³¹، توفير حماية قانونية فعالة لصالح الموظف حسن النية، الذي يدلي بأخبار تتعلق بأعمال فساد اكتشفها بمناسبة أداء واجباته المهنية، إلى السلطات القضائية أو الإدارية يكون صاحب العمل متورطا فيها.

-استحداث نوع جديد من جنح التحايل الجبائي وتشديد عقوبتها:

كما هو معروف في الأنظمة المقارنة، مثل استحداث منصب وكيل جمهورية متخصص في المسائل المالية ومنازعاتها، من مهامه التحقيق في القضايا المالية والاقتصادية عالية التقنية³²، بمعنى إنشاء نيابة عامة للمالية تجسد مكافحة الإحتيال الضريبي، و مجال اختصاصها هو التحقيق في الجرائم الاقتصادية والمالية، والتي تتورط فيها شركات التكنولوجيا الفائقة التقنية كما هو منصوص عليها في التشريع الفرنسي لاسيما الفقرات من 1 إلى 5 من المادة L.228 من كتاب الإجراءات الجبائية الفرنسية المطبقة على الاحتيالات المرتكبة في اطار منظم³³.

وعليه، يمكننا القول بأن التفاعل والتنسيق بين كل من السلطات الضريبية، والمؤسسات الأخرى والمجتمع المدني، يساهم بقوة في ترقية الثقافة الجبائية، إذا رسمت سياسة واضحة لهذا التنسيق واستراتيجية محكمة في ظل الإصلاحات الضريبية، التي تنتهجها السلطات العمومية ومنه تحقيق أهداف النظام الجبائي الذي وجد من اجله.

خاتمة:

إن ترقية الثقافة الجبائية، تعد أحد أهم العوامل التي تساهم في رفع التحصيل الضريبي، وتحقيق ضريبة اقتصادية ومن دون تكاليف ترهق الخزينة العامة، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى عدد من النتائج أهمها:

- أن انتشار اللاوعي الجبائي كسلوك منحرف، يعد انعكاسا لأسباب عديدة، يتحمل جزءا منها المكلف بالضريبة الذي كرس هذا السلوك باعتقاده بقصد أو عن غير قصد أن الدولة تستعمل الجباية كأداة استغلال وقمع لأفراد المجتمع، والجزء الثاني يقع على عاتق الدولة أو السلطة الوصية والمتمثلة في الإدارة الجبائية.

- الإدارة الجبائية او الدولة بصفة عامة غير مخيرة- تماشيا مع عصرنة القطاع - في مسألة تطبيق الطرق الوقائية، وتفادي الوسائل الردعية، حتى تضمن مكلفا نزها يقوم بواجبه الضريبي طوعا وبمحض ارادته.

- من الناحية التاريخية، كانت الضرائب أساس قيام القطاع المالي في الدولة، ومن واجب جميع افراد المجتمع المساهمة في دفعها. تحقيقا للتنمية والاستقرار في عالم متغير.

- تعد الضرائب حافزا حقيقيا للاستثمار، ورافعة أساسية للنمو الاقتصادي وأحد العوامل الرئيسية في تنمية البلد.

- يكمن التحدي في ضرورة المزيد من التركيز على العنصر البشري، وأخلاقه وضميره وقيمه. وهذا بغرس قيم التربية المدنية منذ الصغر، في دافعي الضرائب المحتملين مستقبلا.

- إن الالتزام بواجب دفع الضرائب هو سلوك ينبغي أن يتحلى به دافعو الضريبة طوعية، تعبيرا منهم عن روح تضامنهم ومواطنتهم اتجاه بلدهم، لكن الملاحظ أن جزءا كبيرا منهم لا يعتبرها مسألة أداء واجب وطني مقابل خدمات عمومية، وهذا نتيجة لعدة عوامل ساهمت في تعميق هذه الفكرة لديهم ومنها:

- انعدام الشفافية في سياسة الإنفاق العام، إضافة إلى سوء إدارة المال العام وشعور المكلفين بعدم توفر خدمات جيدة، له دور أساسي في عدم التزامهم بدفع الضريبة.

- يوجد نقص كبير في مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين عن دور وأهمية الضريبة في عملية التمويل والتنمية.

- الإحساس بعدم المساواة المفترضة، بين المكلفين في توزيع العبء الضريبي مما يعمق شعورهم بعدم عدالة النظام الضريبي ويسهم ذلك في تخفيض مستويات الالتزام الضريبي.

- ضعف المستوى الأخلاقي للمكلفين، كعدم التحلي بالأخلاق النبيلة مثل الصدق، الأمانة في تصريحاتهم الجبائية التي يقدمونها الى الادارة. وهذا ما يؤدي إلى إضعاف مستوى الالتزام الضريبي.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إنماء الوعي الضريبي، ونشر الثقة المتبادلة بين الدولة الممثلة بالإدارة الضريبية والمكلفين، بواسطة وسائل الاتصال بكافة أنواعها من صحف ورقية وإلكترونية، تلفزيون وسائل التواصل الاجتماعي، عقد الندوات ونشر الأفلام التثقيفية. حتى يشعر المكلف بالخدمة التي تقدمها له الدولة، وحتى يشعر أن عملية دفع الضريبة ما هي إلا واجب وطني وتعمل الإدارة الضريبية على مساعدته للقيام بهذا الواجب.
- العمل على تغيير الثقافة الضريبية السائدة بين المكلفين، لجعل الوفاء بالالتزامات الضريبية واجبا مقدسا، لا يختلف عن مفاهيم الشرف والأمانة.
- العمل على تعزيز الشعور النفسي الإيجابي للمكلف نحو الضريبة، وذلك من خلال حث الحكومة على تحسين إدارة أموالها، وتوجيهها نحو النفع العام، وأن تطلع مواطنيها على ما أنجزته من أعمال، ليدرك المكلف أن ما يقوم به من التزام ضريبي ما هو إلا واجب وطني³⁴.
- التركيز على خلق وتنمية الوعي الضريبي لدى النشء في المراحل الدراسية المبكرة، وهو ما يستدعي ضرورة التنسيق بين الجهات الفاعلة في هذا الميدان، وبذلك تكون الآليات القانونية والإجرائية والمؤسسية الجانب العملي لتفعيل آليات ترقية الثقافة الجبائية، والتي تساهم في رفع المردودية الجبائية عن طريق الدفع التلقائي والطوعي للضريبة من طرف مكلف واعي ومتحضر جبائيا، يؤمن بمساهمته في تحقيق المنفعة العامة والمصلحة العليا للوطن.

(1) علاء حسين علوان، دور الاعلام في تنمية الوعي الضريبي للمواطن العراقي دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 41، 2017، الفصل الرابع، المجلد الثاني عشر، ص288.

(2) عادل روارى، مساهمة الوعي الجبائي في الالتزام بالمسؤوليات الجبائية للمكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص2.

³ يؤدي عدم استقرار التشريعات الى تفسيرات واجتهادات غير صحيحة وغير واقعية أنظر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، مشروع تقرير حول الطرق الاقتصادية والاجتماعية، السداسي الأول، 2001، ص13.

(⁴ عبد المنعم فوزي المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، ص225.

⁵ Rabia OULHIAD, pour la promotion d'une culture de civisme fiscal, trésorerie générale du royaume, voir le site <http://www.tgr.gov.ma.wps.wcm.connectpdf.p3>. تاريخ الولوج 2023/05/28 الساعة 11:00

⁶ ان إجراءات الرقابة القاسية تؤثر على المكلف ونشاطه حيث تطول مدة الإجراءات الى غاية سنة وهو ما يفرضه نص المادة 60 من قانون الإجراءات الجبائية، لان الادارة غير مقيدة بمدة محددة عند قيامها بالتحقيق في العرائض المقدمة لها من طرف المكلف.

⁷ كلما ارتفع سعر الضريبة كلما قاومها المكلف وقابلها بالغش والتحايل.

⁸ سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه الطور الثالث علوم تجارية ومحاسبة، بسكرة، 2015، ص 32.

⁹ ان الاستقرار الجبائي يعود للممولين على الأداء الجبائي كما يسمح للإدارة بتحسين ورفع مردودها، وبالتالي فان انعدام الوعي الضريبي له عدة أسباب، تتمثل أساسا في كون الممول الضريبي غائب عن المسرح كما ان هناك عدة عوامل تنقص المردودية الجبائية هي عوامل قانونية تتعلق بعدم توازن النظام الجبائي الجزائري و عدم استقرار تشريعاته و هناك عوامل تتعلق بنقص امكانيات الادارة الجبائية منها المادية و البشرية سواء من حيث العدد أو التأهيل و هناك عوامل تتعلق بالتهرب الضريبي كعامل هام للنقص في المردودية الى جانب ذلك هناك حلول مقترحة لتفادي ذلك النقص منها المحافظة على استقرار التشريع الجبائي و توازنه و أخرى تتعلق بتحسين امكانيات الادارة الجبائية و أخرى تتعلق بمكافحة التهرب الضريبي عن طريق مثلا المراقبة الجبائية، انظر ادريس حبيبة عوامل نقص المردودية الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2002، ص 44.

¹⁰ Le comportement de certains contribuables influents et moins influents dans la ville : Certains contribuables influents de la ville pensent être exonérés vu leurs positions politiques, les fonctions qu'ils occupent. Pour cette catégorie des personnes, le civisme fiscal n'est pas leur affaire ; ils passent outre cette obligation constitutionnelle, voir Laurette Bwenia Muhenia, Les causes de l'incivisme fiscal et la gouvernance démocratique dans la ville de Kikwit, p389, voir site : <https://doi.org/10.5771/2363-6262-2022-4-375>, consulte le 28.05.2023, 14 :00.

¹¹ حيث انه في فترة الازدهار الاقتصادي ترتفع المداخل والعكس بالعكس، وفي فترة الانخفاض يسعى المتحايلون الى التهرب من الاقتطاع، انظر سميرة بوعكاز، مرجع سابق، ص 35.

¹² عادل روارى، مرجع سابق، ص 6.

¹³ أي دون اختيار الموضوعات ذات الأهمية الخاصة التي تخاطب المكلف مباشرة، انظر محمد سلامة محمد غباري والسيد عبد الحميد عطية، الاتصال ووسائله، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1991، ص 123.

¹⁴ رسالة المديرية العامة للضرائب، تحسين استقبال الجمهور رهان من اجل إدارة عصرية، نشرة شهرية، العدد 52، 2011، ص 4

¹⁵ ام عبد العزيز محمود، القاموس العربي الشامل، ط 1، دار الرتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1997، ص 224.

¹⁶ نجاة نوى، كيفية تعزيز ثقافة المواطنة الضريبية لدى الممولين في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 16، المجلد 1، 2017، ص 319.

¹⁷ نجاة نوي، مرجع سابق، ص 323.

¹⁸ فتيحة عبيد، الثقافة الجبائية كوسيلة للدفع التلقائي للضريبة، مذكرة للحصول على إجازة المدرسة الوطنية للمالية، 2003، ص 59.

¹⁹ سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 449.

²⁰ نجاة نوي، مرجع سابق، ص 323.

²¹ Rabia OULHIAD ; op.cit., p6.

²² Didier URY, Promotion du civisme fiscale nouvelles orientations du contrôle fiscal, archives-gfp. Revue Gestion & Finances Publiques N° 7/8 Juillet-Août 2015, p61.

²³ Rabia OULHIAD ; op.cit., p7.

²⁴ إبراهيم عبد العزيز النجار ، إمكانية الارتقاء بالامتثال الطوعي في المجتمع الضريبي، دراسة مقارنة ، انظر الموقع https://jdl.journals.ekb.eg/article_169599_5f615265a231ab7068950022637795f5.pdf تاريخ الولوج

2023/05/28 على الساعة 22:41.

²⁵ نجاة نوي، مرجع سابق، ص 327.

²⁶ رسالة المديرية العامة للضرائب، تحسين استقبال الجمهور رهان من أجل إدارة عصرية، نشرة شهرية، العدد 52، 2011، ص 3.

²⁷ رسالة المديرية العامة للضرائب، مرجع سابق، ص 3.

²⁸ نجاة نوي، مرجع سابق، ص 327.

²⁹ Le Conseil constitutionnel français a affirmé que la lutte contre la fraude fiscale est un objectif de valeur constitutionnelle, qui découle de l'article 13 de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen.

Le Conseil des prélèvements obligatoires estimait en 2007 le montant de la fraude fiscale et sociale dans une fourchette de 29,1 à 40,2 Md€. En 2012, la commission d'enquête du Sénat sur l'évasion des capitaux et des actifs hors de France et ses incidences fiscales chiffrait la fraude fiscale à 35 Md€. Dans un communiqué de décembre 2012, voir Didier Ury, op.cit., p62.

³⁰ La création de la procédure judiciaire d'enquête fiscale en 2009, a permis d'utiliser les moyens judiciaires pour rechercher la fraude fiscale sans dépôt de plainte préalable, pour initialement lutter contre la fraude complexe résultant d'une falsification, Le champ de cette procédure a été élargi par la loi n° 2012-1510 du 29 décembre 2012 de finances, voir Didier Ury, op.cit., p63.

³¹ Didier Ury, op.cit., p63

³² Didier Ury, op.cit., p64.

³³ Didier Ury, idem.

³⁴ نجاة نوي مرجع سابق، ص 329.

3- قائمة المصادر والمراجع

➤ الكتب:

المراجع باللغة العربية:

- أم عبد العزيز، محمود، 1997، القاموس العربي الشامل، ط1، دار الرتب الجامعية، بيروت، لبنان.
- سعيد عبد العزيز عثمان، 2003، الاقتصاد العام الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عبد المنعم، فوزي المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية بيروت، لبنان.
- محمد سلامة محمد غباري والسيد عبد الحميد عطية، 1996، الاتصال ووسائله، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر.

➤ الرسائل الجامعية

- بوعكاز، سميرة، 2015، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه الطور الثالث علوم تجارية ومحاسبة، بسكرة.
- دريس حبيبة، 2002، عوامل نقص المردودية الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

- فتيحة عبيد، 2003، الثقافة الجبائية كوسيلة للدفع التلقائي للضريبة، مذكرة للحصول على إجازة المدرسة الوطنية للمالية.
- عادل روارى، 2016، مساهمة الوعي الجبائي في الالتزام بالمسؤوليات الجبائية للمكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

➤ المقالات في المجالات العلمية

- علوان، علاء حسين، 2017، دور الاعلام في تنمية الوعي الضريبي للمواطن العراقي دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني، العدد 41، الفصل الرابع، عشر، ص 288، العراق.
- نوي، نجاة، 2017، كيفية تعزيز ثقافة المواطنة الضريبية لدى الممولين في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 16، ص 323-327، الجزائر.
- رسالة المديرية العامة للضرائب، 2011، تحسين استقبال الجمهور رهان من اجل إدارة عصرية، نشرة شهرية، العدد 52، 2011.

➤ المداخلات في المؤتمرات

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، مشروع تقرير حول الطرق الاقتصادية والاجتماعية، السداسي الأول، 2001، الجزائر.

➤ المواقع الالكترونية

- إبراهيم عبد العزيز النجار، إمكانية الارتقاء بالامتثال الطوعي في المجتمع الضريبي دراسة مقارنة، انظر الموقع: https://jdl.journals.ekb.eg/article_169599_5f615265a231ab7068950022637795f5.pdf تاريخ الولوج 2023/05/28 على الساعة 22:41.

المراجع باللغة الفرنسية.

➤ ARTICLES :

- Didier URY, Promotion du civisme fiscale, nouvelles orientations du contrôle fiscal, archives-gfp. Revue Gestion & Finances Publiques N° 7/8 Juillet-Août 2015, p61.

➤ WEBOGRAPHIE :

- Rabia OULHIAD, POUR LA PROMOTION D'UNE CULTURE DE CIVISME FISCAL, trésorerie générale du royaume ,voir le site <http://www.tgr.gov.ma.wps.wcm.connectpdf>. Consulte le 29.05.2023, 11 :00.
- Laurette Bwenia Muhenia, Les causes de l'incivisme fiscal et la gouvernance démocratique dans la ville de Kikwit, p389. <https://doi.org/10.5771/2363-6262-2022-4-375>, Consulte le 28.05.2023, 14 :00.